Stockholm Environment Institute
معهد ستوكهولم للبيئة

تفعيل صندوق الخسائر والأضرار

التعلّم من وجهات نظر المموّلين والمستفيدين المحتملين

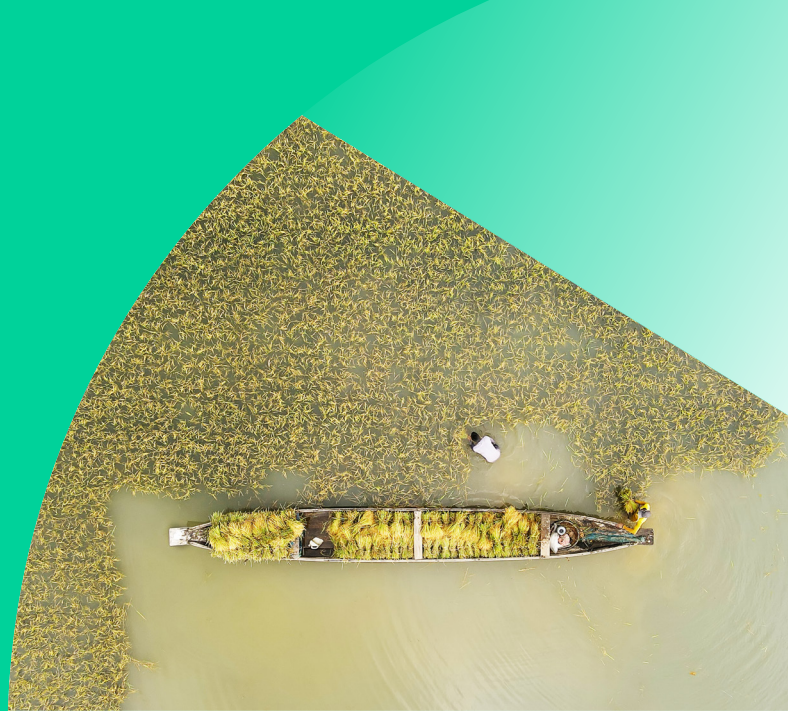

SEI policy brief
August 2023

Zoha Shawoo[1]
Inès Bakhtaoui[2]
Lisa Schultheiß[3]
Nusrat Naushin[4]
Lina Ahmed[3]

[1] Stockholm Environment Institute
[2] Independent Researcher
[3] Germanwatch
[4] International Centre for Climate Change and Development

This document is a translation of the original SEI publication: Shawoo, Z., Bakhtaoui, I., Schultheiß, L., Naushin, N., & Ahmed, L. (2023). *Operationalizing the Loss and Damage Fund: Learning from the Perspectives of Funders and Potential Recipients*. SEI brief. Stockholm Environment Institute.
DOI: https://doi.org/10.51414/sei2023.043

الصورة (أعلاه): الفيضانات في سونامجان، بنغلاديش
© MUHAMMAD AMDAD HOSSAIN / GETTY

الرسائل الرئيسية:

- **تؤكد الأبحاث التي أجريت مؤخرًا حول سبل إنشاء الصندوق الجديد للخسائر والأضرار لمساعدة البلدان الضعيفة على الاستجابة للآثار المناخية والتعافي منها على أفضل وجه، على ضرورة إنشاء الصندوق وتشغيله بطرق عادلة تعتبرها المجتمعات المانحة والمتلقّية عادلة.**
- **على الرغم من عدم وجود طريقة واحدة صحيحة لتفعيل الصندوق، إلا أنه من الضروري أن يتسم الصندوق بالشفافية بشأن كيفية تحديد الأولويات، وتوجيه المفاضلات، وتحديد من سيشارك في اتخاذ القرارات الرئيسية.**
- **بالإضافة إلى دعم التعافي الفوري والبعيد على حد سواء، يجب على الصندوق إيجاد سبل للوصول بالتمويل إلى المستويات المحلية، بحيث يمكن استخدامه من قبل المجتمعات الأكثر تأثرًا بالخسائر والأضرار وفقًا لاحتياجاتهم وأولوياتهم.**
- **سيتطلب تفعيل الصندوق النظر بعناية في أربع مفاضلات رئيسية: سواء كان الهدف هو إنشاء نطاق مالي واسع للصندوق نفسه أو التركيز على زيادة التنسيق بين جهات التمويل الأخرى؛ وسواء كان التأكيد على الحوكمة التشاركية أو النُّهُج المفوضة نقل السلطة؛ وما إذا كان ينبغي إعطاء الأولوية لعمليات صنع القرار الشاملة أو الأسرع؛ وما إذا كان ينبغي إعطاء الأولوية لزيادة إمكانية الوصول أو تعزيز الرقابة.**

المقدمة :

انتهت الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (COP27) باتفاق تاريخي لإنشاء صندوق جديد للخسائر والأضرار (L&D) لتمكين الدول الضعيفة من الاستجابة والتعافي من تأثيرات التغير المناخي التي يواجهونها. وللتفصيل في ما يتعلق بالهيكل التنظيمي والتوجيهات والهياكل والترتيبات المؤسسية وشروط الإحالة للصندوق الجديد، تم إنشاء لجنة انتقالية لتطوير التوصيات للنظر فيها في المؤتمر الثامن والعشرين للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (COP27).

مع حدوث خسائر وأضرار ناتجة عن التغيرات المناخية والتوقعات بتكاليف اقتصادية في الجنوب العالمي قد تصل بحلول عام 2030 إلى ما بين 290 مليار دولار و580 مليارًا سنويًّا (مركانديا، 2019)، يتعين تصميم الصندوق بشكل يستجيب بسرعة للاحتياجات العاجلة، وأن تكون عمليات إنشاء وإدارة الصندوق عادلة وشاملة - وأن تدرك على هذا النحو.

يوضح هذا الملخص النقاط الرئيسية التي برزت عن الأبحاث الجديدة والتي تهدف بشكل خاص إلى توجيه تصميم الصندوق لمساعدته في تحقيق أهدافه. يقدم الملخص توصيات رئيسية ويسلط الضوء على مفاضلات رئيسية تستحق الدراسة المتأنية استنادًا إلى المعلومات المستمدة من تقريرين: (1) «تفعيل صندوق الخسائر والأضرار: الدروس المستفادة من التنوع البرامجي»(شولتيس وآخرون، 2023)، الذي يجمع معلومات من المانحين المحتملين والمشهد التمويلي الحالي؛ (2) تقرير مكمّل، «تفعيل صندوق الخسائر والأضرار: الدروس المأخوذة من المستفيدين المستهدفين»(بختاوي وآخرون، 2023)، الذي يستند إلى أفكار من الذين يمثلون ويعملون مع المتقدمين المحتملين للصندوق في الحكومات والمنظمات في جميع أنحاء دول الجنوب. يعتمد هذان التقريران على تقييم مكتبي

للمؤسسات التمويلية الحالية؛ ومقابلات مع ممثلي المؤسسات التمويلية الحالية، بما في ذلك صناديق المناخ الرائدة متعددة الأطراف، بنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات المساعدات الإنسانية، والأعمال الخيرية؛ ومجموعات نقاشات إقليمية أجريت مع المستفيدين المحتملين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول ذات الجزر الصغيرة النامية. وشملت هذه المجموعة الواسعة من المشاركين الذين يمثلون المستويات المختلفة في الحكومات الوطنية والحكومات المحلية والجهات التمويلية المحلية والمنظمات غير الحكومية المحلية. قاد البحث معهد ستوكهولم للبيئة (SEI)، وجيرمان ووتش، والمركز الدولي للتغير المناخي والتنمية (ICCCAD).تم تنظيم هذا الملخص وفقاً للمفاهيم المطروحة في المذكرة التصوّرية للجنة الانتقالية (اللجنة الانتقالية ، 2023). وتحتوي المرفقات على ملخص قصير للتوصيات وقائمة بأفضل الممارسات المستخدمة من قبل المانحين الآخرين.

ما هو الغرض والنطاق المفترض للصندوق؟

الاستجابات الفعالة للخسائر والأضرار متنوعة ومعقدة وتعتمد على السياق. لا يمكن لأي قائمة أن تتنبأ أو تتلمس التعقيد وتحديد السياق المتخصص للكثير من استجابات الخسائر والأضرار. وهذا ينطبق خاصة على استجابات الخسائر والأضرار غير الاقتصادية (NELD)، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتأثيرات الاقتصادية. على سبيل المثال، يُعتقد أن فقدان الأصول المادية مثل المنازل قد يؤثر على الصحة العقلية.

تشير التجارب من صناديق المناخ الحالية إلى أن إقرار متطلبات صارمة لتحديد الأنشطة أو الموضوعات أو القطاعات المؤهلة للحصول على تمويل للخسائر والأضرار، قد لا يكون النهج الأمثل. قد تفشل القيود الصارمة في تلبية الاحتياجات والواقع على الأرض.

الفجوات التمويلية الحرجة التي تحتاج إلى دعم إضافي للتعامل مع تأثيرات التغير المناخي تشمل الإغاثة والتعافي الفوري، وحماية سبل العيش، وخدمات الصحة العقلية، واستعادة النظام البيئي، وإعادة البناء والتأهيل طويلة الأمد لكل من الأحداث ذات البداية البطيئة والسريعة. وبالتالي، يؤكد بحثنا على ضرورة أن يبدأ صندوق الخسائر والأضرار بتحديد أهدافه وأغراضه تماشيًا مع هذه الفجوات التمويلية الحرجة.

بدلًا من تحديد نطاقه بشكل صارم أو تقييده، يمكن لصندوق التعويضات والخسائر استخدام تقييمات الاحتياجات (بقيادة المستفيد) من خلال اتباع نهج قائم على القيم للخسائر والأضرار (تشاكيرت وآخرون، 2017؛ ICCCAD، 2023) لتحديد الأنشطة التي يجب تمويلها، ما يضمن أن يكون دعم الخسائر والأضرار مستندًا إلى الاحتياجات والأولويات المحددة ذاتيًا للسكان المتأثرين.

بشكل مهم، تؤكد أبحاثنا على ضرورة اتباع نهج شامل وذي طيف كامل في سياق إطار تمويل أوسع عند تحديد دور وغرض وأهداف صندوق الخسائر والأضرار. على سبيل المثال، يمكن للصندوق تضمين وظيفة تنسيق لأنواع مختلفة من الدعم. تتطلب أنشطة الصندوق التكامل على الأرض مع مصادر تمويل مختلفة تستهدف أهدافًا مختلفة، مثل التكيف والتنمية الاقتصادية والقضايا الإنسانية والخسائر والأضرار المتعلقة بتغير المناخ. بدلًا من بناء حواجز مصطنعة بين هذه القطاعات، يمكن لمشاريع وبرامج الصندوق أن تضم مجموعة من الأنشطة عبر هذه القطاعات المختلفة، ما يمكن من تعزيز التكيف والمرونة على المدى الطويل من خلال أنشطة استعادة الخسائر والأضرار. مثل هذا النهج سيعطي الأولوية للتخطيط المتوقع واتخاذ الإجراءات المسبقة للدول الضعيفة، ودمج خططها الوطنية للمناخ والتكيف والتنمية؛ وتيسير الوصول إلى الدعم التكميلي من الصناديق الكبيرة ووكالات الأمم المتحدة.

كيف ينبغي إدارة الصندوق؟

تؤكد النتائج ضرورة أن تكون هياكل حكم صندوق الخسائر والأضرار تشاركية، وتمثل منظمات المجتمع المدني والمجتمعات الأكثر ضعفًا. يجب أن تمكن هذه الهياكل أيضًا من اتخاذ قرارات عاجلة على الصعيدين العالمي والوطني، بحيث يصل التمويل إلى المجتمعات المتأثرة بسرعة. وقد يتضمن منهج تحقيق هذه الأهداف إعطاء ممثلي المنظمات الاجتماعية والمجتمعات مقاعد في مجلس الصندوق، واستخدام نظام تصويت يمنحهم سلطة في اتخاذ قرارات بشأن توجيهات التمويل والمستفيدين منه، واعتماد عمليات أكثر اتساعًا ولامركزية تمنح المجتمعات المتأثرة سلطة اتخاذ القرارات حول كيفية استخدام الأموال. تشير أبحاثنا أيضًا بشكل هام، إلى ضرورة استقلال الجهات المعنية بعمليات صندوق الخسائر والأضرار، مع فصل واضح للسلطات، وأنظمة قوية للرقابة والتوازن.

يمكن أن يكون أحد الخيارات المتوسطة، اعتماد النهج الذي اتبعه صندوق المنح الخضراء العالمي، الذي يشمل هيكل حوكمة عالميًا ومجالس إقليمية ومواضيعية تتألف من ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المستهدفة بقرارات على الصعيدين الإقليمي والمحلي. يمكن أن يكون هذا النهج ذو الهيكل الحكومي متعدد الطبقات مفيدًا لضمان إشراف ومساءلة أوسع ومنح المزيد من سلطة اتخاذ القرارات للمجموعات المتأثرة على واقع الأنشطة التي تمولها. قد يكون هذا النهج أيضًا أكثر تكييفًا لضمان وصول التمويل إلى المجتمعات الأكثر

ضعفًا وتهميشًا على الأرض. ويمكن أن يكون الهيكل اللامركزي والبرمجي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا مصدر إلهام آخر لصندوق الخسائر والأضرار.

أي نوافذ تمويل يجب على الصندوق إنشاؤها؟

يشير الطابع الخاص والتطور المستمر للخسائر والأضرار على الأرض، إلى أنه يجب توفير مرونة في تحديد الأنشطة التي يتم تمويلها واتخاذ القرارات بناء على تقييمات تقودها المجتمعات المحلية. لذلك، تشير أبحاثنا إلى أنه عوضًا عن وجود مواضيع محددة مسبقًا للتمويل، يمكن لصندوق الخسائر والأضرار أن يضم نوافذ تستهدف الطيف الكامل للجهات المعنية والتحديات التي يرجّح أن تواجهها، ما سيتيح لها مرونة أكبر.

على سبيل المثال، يمكن للصندوق أن يتضمن نافذة لتمويل مرن غير مبني على المشروعات خصيصًا لأساليب أكثر برمجية في تمويل الخسائر والأضرار التي يمكن للجهات الحكومية الوصول إليها واستخدامها وفقًا لخططها وسياساتها الحالية للاستجابة للخسائر والأضرار. يمكن أن يكون أحد الأساليب المستفادة هنا هو صناديق التمويل القطرية المشتركة التي ينظمها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UN- OCHA). تخصص هذه الصناديق للحالات طويلة الأمد والمستمرة والمتوقعة في البلدان، والتي يمكن للمانحين المساهمة فيها بالتحديد. يمكن لصندوق الخسائر والأضرار إنشاء نافذة لمثل هذه الصناديق الخاصة بكل بلد في السياقات التي يتوقع فيها أو تحدث فيها أحداث طويلة الأجل وبطيئة الحدوث. أما في حالات الأحداث الطارئة، فيمكن للصندوق أن يتضمن نافذة قائمة على الحدث تسلم الأموال للإغاثة الفورية والتعافي وإعادة بناء البنية التحتية بمجرد حدوث الكارثة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لصندوق الخسائر والأضرار أن يتضمن نافذة للمنح الصغيرة تستهدف بشكل خاص المنظمات غير الحكومية المحلية ومجموعات المجتمعات المحلية، مع متطلبات أقل للوصول والعناية اللازمة (يرجى العودة إلى القسم التالي حول الأهلية)، مستفيدًا ربما من برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية. يضمن ذلك وصول التمويل إلى أكثر المجتمعات تهميشًا وضعفًا، وأن تتمتع هذه المجتمعات بالحكم الذاتي والمزيد من السلطة في اتخاذ القرارات حول كيفية استخدام الأموال. يمكن أيضًا لصندوق الخسائر والأضرار أن يأخذ الدروس من صندوق الاستثمار في الأنشطة المناخية من خلال اعتماد نافذة خاصة لبناء المعرفة والقدرة على إدارة وتقديم تقارير حول التمويل. كما يمكن لصندوق الخسائر والأضرار أن يستهدف بشكل أكثر مباشرة المستوى المحلي بحيث يمكن للمجتمعات المتضررة أن تستخدم الأموال وفقًا لاحتياجاتها الخاصة.

كيف ينبغي للمحتاجين الوصول إلى الأموال وتلقّيها؟

كان الوصول إلى التمويل تحديًا حرجًا ضمن الصناديق المالية المناخية الحالية. تشير أبحاثنا إلى أن البلدان التي لا تمتلك القدرة على تحقيق متطلبات الوصول والاستفادة من الأموال، يجب ألا تُنحّى جانبًا عند توزيع الأموال، حيث إنها تستضيف غالبًا المجتمعات الأكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي.

ولذا يمكن لصندوق الخسائر والأضرار أن يفضل البلدان التي قد تواجه صعوبات في الوصول إلى صناديق أخرى. ويمكن أن يتضمن نوافذ متخصصة بمتطلبات وصول مبسطة للبلدان الصغيرة ذات القدرات المنخفضة، أو للمناطق المعرّضة للنزاعات، خاصة عندما يكون المبلغ المطلوب صغيرًا. ويمكن تطبيق متطلبات الاستفادة الأقل أيضًا عند توجيه مبالغ صغيرة من التمويل، أو عندما تمر الأموال من خلال كيانات معتمدة سابقًا.

يمكن لصندوق الخسائر والأضرار أيضًا تمكين بناء القدرات للمستفيدين منه للوصول إلى الأموال، مستنسخًا برامج دعم الجاهزية التي يقدمها صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيّف. وعلى الصندوق إيلاء اهتمام خاص بفترة الموافقة على مشاريع الجاهزية. في صناديق أخرى، يمكن أن تتراوح هذه الدورة من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، ما يجعل المستفيدين يعيدون تحديد القاعدة بسبب تغييرات السياق، ما يشكل تحديًا خاصة بالنسبة للمستفيدين الذين يتمتعون بقدرات محدودة.

بشكل أهم، تشير أبحاثنا إلى أن الوصول إلى التمويل على مستوى الجماعات المحلية هو فجوة رئيسية. بالإضافة إلى النهج البرنامجي الذي يستهدف الحكومات، يمكن أن يكون لدى صندوق الخسائر والأضرار نوافذ مخصصة لجمعيات المجتمع المدني ومجموعات المجتمعات المحلية للوصول إليها، كنافذة للمنح الصغيرة. في هذا السياق، يمكن للصندوق أن يستفيد من تجارب التمويل المباشر المعدّل لصندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف. ويمكن لصندوق الخسائر والأضرار تمكين وصول أكثر مباشرة للمنظمات الصغيرة ذات القدرات المحدودة من خلال "التعلم من خلال التنفيذ". على سبيل المثال، يمكن أن يدعم متطلبات العناية اللازمة المرنة التي تتغير مع المخاطر المرتبطة بمشاريعه. ويمكن للدول الأكثر ضعفًا والمنظمات المحلية الوصول أولًا إلى التمويل من خلال مشاريع تجريبية صغيرة، قد يكون ضمانًا لاستثمارات أكثر طموحًا في وقت لاحق.

من المهم أيضًا أن يعالج صندوق الخسائر والأضرار حقيقة أن برامج التمويل على مستوى الجماعات المحلية السابقة والحالية تتطلب موافقة الحكومة الوطنية للبلد الذي ينفذ فيه المشروع. وهذا يمكن أن يقيد وصول بعض الأفراد والمجتمعات المهمّشة بشكل خاص. يمكن أن يكون استهداف مثل هؤلاء الأفراد والمجتمعات للمساعدة معيارًا رسميًّا للوصول والتقييم أيضًا لصندوق الخسائر والأضرار.

تشمل الأفكار الأخرى إلزام الحكومات بأن تتشارك مع المجتمع كجزء من عمليات تطوير الاقتراحات وتنفيذ المشاريع، أو الإلزام بنسبة معينة من التمويل تصل إلى المستوى المحلي كمعيار للوصول إلى الصندوق. يمكن للممولين الخيريين أن يلعبوا دورًا في توجيه تمويل الخسائر والأضرار إلى الجمعيات الأهلية المحلية التي تحظى بصلات موجودة. قد يكون هؤلاء الممولون قادرين على تحمل الأعباء البيروقراطية للوصول، وقد يكون لديهم بالفعل عمليات مثبتة لجذب المجتمعات وتوزيع الأموال بشكل عادل في الدول المستفيدة. على سبيل المثال، يقدم صندوق العدالة المناخية (CJRF) منحاً للجمعيات الأهلية المحلية في المناطق المتأثرة بالخسائر والأضرار. ثم يمكن لهذه الجمعيات استغلال شبكاتها الحالية لتقديم دعم مالي فرعي للمجتمعات المحلية، بما في ذلك الفئات المهمّشة، والتي بدورها تستطيع أن تقرر كيفية استخدام الأموال وفقاً لاحتياجاتها الخاصة. يمكن لصندوق الخسائر والأضرار اتباع نهج مماثل مع ضمان مراقبة شاملة لتجنب الاستيلاء على العمليات من قبل الطبقة الحاكمة على المستوى المحلي.

وبشكل حاسم، يجب على صندوق الخسائر والأضرار مواجهة حقيقة أن برامج التمويل السابقة والحالية على المستوى المحلي تتطلب موافقة الحكومة الوطنية للبلد الذي ينفذ فيه المشروع. يمكن أن يكون تحديد هؤلاء الأفراد والمجتمعات الذين يتم استهدافهم لتلقي المساعدة، معيارًا رسميًّا للوصول والتقييم إلى صندوق الخسائر والأضرار.

ما هي الأدوات التي يجب أن يستخدمها الصندوق لتقديم الدعم؟

يسلّط بحثنا الضوء على الحاجة إلى تقديم تمويل الخسائر والأضرار إلى حد كبير على شكل منح، وليس على شكل قروض. يمكن أن تكون المنح مناسبة بشكل خاص لتمويل الخسائر والأضرار نظرًا لفعاليتها من حيث التكلفة، ولا تؤدي إلى تفاقم أعباء الديون على الدول المعرّضة لتغير المناخ (شايفر وآخرون، 2021). وبفضل مرونتها المتأصلة، تكون المنح أقل تطلبًا في ما يتعلق بالعناية اللازمة والمتطلبات التشغيلية، وبالتالي تعزيز قدرات الكيانات المحلية (بختاوي وآخرون، 2022). يمكن إقران المنح الصغيرة المقدمة للمنظمات غير الحكومية المحلية بالتحويلات النقدية المباشرة للأفراد والأسر المتضررة لتوفير تمويل مرن، يمكّن المجتمعات الضعيفة والمناطق التي يصعب الوصول إليها من الحصول عليه.

النُّهُج الخيرية، مثل النهج المتبع من قبل مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، يمكنها تقديم دروس حول كيفية التعامل مع استخدام هذه المنح الصغيرة. ويمكن كذلك لصندوق الخسائر والأضرار أن يتبنى نهجاً في اختيار الأدوات بقيادة المتلقّين، حيث تعتمد الأداة على النشاط المستهدف واحتياجات التمويل. على سبيل المثال، قد تكون التحويلات النقدية غير المشروطة ضرورية في أعقاب حدث طارئ، في حين أن قروض إعادة الإعمار يمكن أن تكون مناسبة لإعادة بناء البنية التحتية على المدى الطويل.

وبدلًا من استخدام نهج تقليدي قائم على المشاريع لتمويل مشاريع المناخ، يستطيع صندوق الخسائر والأضرار أن يتبنى برنامجًا أكثر مرونة. تتيح الاستراتيجيات البرنامجية توفير الموارد المالية لفترات طويلة، وتمكّن البلدان المتلقّية من استخدام التمويل وفقًا لخططها وسياساتها الوطنية، مع مرونة أكبر في استخدام الأموال مع تغير احتياجات الخسائر والأضرار بمرور الوقت (بختاوي وآخرون، 2022). ويمكن أن يقدم البرنامج التجريبي دروسًا مهمة للقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والذي يتبنى أساليب برنامجية لتضمين تغيّر المناخ في الخطط والسياسات الوطنية.

مَن يوفر التمويل اللازم لصندوق الخسائر والأضرار؟

تشير وجهة نظر الممول والمستفيد على حد سواء إلى الحاجة لدمج مصادر تمويل متعددة خارج نطاق التمويل العام، لا سيما بسبب التصور السائد بأن التمويل العام من المرجح أن يكون غير كاف لتلبية حجم الاحتياجات. وبالتالي، يستطيع صندوق الخسائر والأضرار تنويع مصادر التمويل قدر الإمكان، ودمج المساهمات المقدمة من المنظمات الخيرية والمؤسسات والقطاع الخاص ومصادر التمويل البديلة. وفي ما يتعلق بمسألة تحديد البلدان التي ينبغي لها أن تساهم في الصندوق، يدعو كل من الممولين والمتلقين إلى حد كبير، إلى توسيع طيف المساهمين ليشمل بعض البلدان المصنفة حاليًا على أنها نامية.

وتشمل الأفكار الأخرى التمويل المختلط، والتمويل الثنائي، وجهود التقاضي المباشرة من قبل المتضررين. ويمكن لصندوق الخسائر والأضرار أيضًا الاستفادة من مصادر التمويل المبتكرة، مثل استخدام الضرائب والرسوم عبر مجموعة من القطاعات، بما في ذلك الطيران، أو الاستهلاك، أو الوقود الأحفوري، أو المعاملات المالية، أو معدلات الكربون عبر الحدود. ومن بين الأمثلة التي يمكن أخذها بالاعتبار، آلية التنمية النظيفة التي فرضت ضريبة بنسبة 2 في المئة على تخفيض الانبعاثات المعتمدة لتوسيع موارد صندوق التكيف.

ما هي الأساليب التي يجب أن يستخدمها الصندوق لإشراك أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار؟

شدد كل من الممولين والمستفيدين على الحاجة إلى عمليات يشارك فيها أصحاب المصلحة المتعددون عبر نطاق الإدارة وصنع القرار (كما نوقش أعلاه)، واستخدام الأموال وعمليات الرصد والتعلم. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في تحديد ما إذا كان الأشخاص المتضررون قد تلقوا الدعم المطلوب بشكل فعال. ويمكن لآليات إعداد التقارير والمساءلة أيضًا تمكين أصحاب المصلحة الذين قد يتأثرون سلبًا بأنشطة الصندوق.

عندما يتعلق الأمر بتمويل النشر، يمكن لصندوق الخسائر والأضرار إعطاء الأولوية للمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات المجتمعية التي لديها بالفعل اتصالات راسخة مع المجتمعات المحلية. ويمكن لآليات الحماية الاجتماعية الوطنية أيضا توجيه التمويل إلى المحتاجين.

كيف ينبغي لصندوق الخسائر والأضرار أن يضمن التكامل والتنسيق مع مصادر التمويل الأخرى؟

كما أوضحنا أعلاه، من المرجح أن يكون اتباع نهج أكثر شمولًا لتمويل الخسائر والأضرار على أرض الواقع، مع قدر أكبر من التكامل مع القطاعات المجاورة، أكثر فائدة لبناء القدرة على الصمود والتكيف على المدى الطويل. يمكن للمؤسسات ضمن مشهد التمويل الحالي أن تلعب دورًا من خلال إمكانية الوصول إلى صندوق الخسائر والأضرار، أو استضافته، أو العمل كوكالات منفذة له. أنشأت العديد من البلدان منصات وطنية للحد من مخاطر الكوارث والتي تعمل بالفعل على إشراك منظمات المجتمع المدني والوزارات معاً لتطوير استجابة المجتمع بأكمله. ويمكن لصندوق الخسائر والأضرار أن يبني على هذا المشهد الحالي.

إذا أنشأ صندوق الخسائر والأضرار وظيفة التنسيق الخاصة به، فيمكنه التعلم من العديد من النماذج الحالية. على سبيل المثال، أنشأت شبكة من المؤسسات الخيرية صندوقاً مشتركاً للخسائر والأضرار، يمكّن جميع المؤسسات الخيرية من المشاركة في توجيه مواردها إلى صندوق مشترك وتنسيق جهودها بشكل جماعي. فهو يضمن التكامل ويتجنب بشكل فعال أي ازدواجية في العمل. وبالمثل، يقوم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بتوزيع التمويل على المستويات دون الوطنية من خلال آليات التنسيق القطرية، وهي لجان وطنية تضم ممثلين عن جميع القطاعات والمجموعات ذات الصلة (بما في ذلك الحكومة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمعات المتضررة، والقطاع الخاص، والوكالات متعددة الأطراف والثنائية). بالإضافة إلى ذلك، يلعب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة دورًا تنسيقيًّا في الاستجابات الإنسانية، ويقوم بتوزيع الأموال على وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى باستخدام المكاتب الوطنية والإقليمية للنشر والتنسيق السريع.

الاستنتاجات: إدارة المفاضلات الرئيسية

كان هناك العديد من نقاط الاتفاق بين المشاركين من الممولين والمستفيدين المحتملين الذين شاركوا في المقابلات ومجموعات التركيز التي أجريناها؛ ومع ذلك، يشير بحثنا إلى أن القرارات المتعلقة بصندوق الخسائر والأضرار هي قرارات سياسية بطبيعتها. لا توجد إجابة واحدة صحيحة في ما يتصل بالهيكل، أو الأهداف، أو النطاق، أو ترتيبات الإدارة، أو الأساليب، أو الأدوات التي ينبغي للصندوق أن يتضمنها. لدى الجهات الفاعلة المختلفة آراء وأولويات مختلفة، وهناك طرق مختلفة لتحقيق الأهداف. وفي الوقت نفسه، من المهم أن يتم تشغيل الصندوق بطرق عادلة ينظر إليها المستفيدون المستهدفون على أنها عادلة. ويتطلب هذا التحلي بالشفافية بشأن الكيفية التي سيحدد بها الصندوق الأولويات، ويتعامل مع المفاضلات، وتحديد من سيشارك في اتخاذ القرارات الرئيسية.

نسلط الضوء على أربع مفاضلات رئيسية تتطلب دراسة متأنية:

1. نطاق أوسع مقابل زيادة التنسيق – هل يجب على صندوق الخسائر والأضرار معالجة النطاق الكامل للخسائر والأضرار؟ وهذا يتطلب تنسيقًا أقل ولكن إعداده يستغرق وقتًا أطول، ويتطلب عدة أنواع مختلفة من الأدوات. أم هل ينبغي للصندوق أن يستثمر المزيد بالتنسيق مع مصادر التمويل الأخرى؟ وهذا من شأنه أن يحقق استخدامًا أفضل للهيكل المالي الحالي، ولكنه قد يخاطر بترك بعض جوانب الخسائر والأضرار دون تمويل.

2. الحوكمة التشاركية مقابل الحوكمة المفوّضة – هل ينبغي للصندوق أن يختار اتخاذ قرارات أكثر مركزية مع آليات للمشاركة والتشاور؟ وهذا من شأنه أن يتيح قدراً أكبر من المساءلة والرقابة، لكنه قد يؤدي إلى مخاطر ويؤدي إلى قرارات لا تمثل الأولويات المحلية بشكل كامل. أم ينبغي أن يتبنى عمليات حوكمة أكثر تطورًا تمنح المجتمعات المتضررة سلطة اتخاذ القرار؟ وهذا من شأنه أن يمنح المجموعات المتضررة مزيدًا من القدرة على استخدام الأموال وفقًا لاحتياجاتها الخاصة، ولكنه سيتطلب استثمارات أكبر في بناء القدرات المحلية وأنظمة الحماية القوية.

3. اتخاذ القرار الشامل مقابل اتخاذ القرار السريع – هل ينبغي للصندوق أن يعطي الأولوية لعملية صنع القرار الأكثر شمولا؟ وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر تمثيلًا ولكنه قد يتسبب بتأخير صرف التمويل. أم هل ينبغي للصندوق بدلًا من ذلك أن يختار الأنظمة القائمة على التحفيز؟ وهذا من شأنه أن يؤدي إلى صرف الأموال بشكل أسرع بكثير، ولكنه قد يؤدي إلى المخاطرة بترك الفئات المتضررة خارج نطاق كيفية اتخاذ القرارات.

4. إمكانية وصول أكبر مقابل إشراف أقوى – هل يجب على الصندوق أن يتبنى متطلبات اعتماد ووصول وإعداد تقارير أقل صرامة وأكثر مرونة؟ وهذا من شأنه أن يساعد في تخفيف الأعباء على المتقدمين والمستفيدين، ولكنه قد يخاطر بإساءة استخدام الأموال. أم ينبغي بدلًا من ذلك إعطاء الأولوية لأنظمة الرصد والإبلاغ والرقابة القوية؟ وهذا من شأنه أن يضمن قدراً أكبر من المساءلة، ولكنه يزيد الأعباء على المستفيدين للحصول على الأموال.

ومن الأهمية بمكان أيضًا، إدراك أن الهياكل والطرائق الدقيقة لصندوق الخسائر والأضرار ستعتمد بشكل حاسم على نطاقه. وتعتمد العديد من التوصيات على الوظيفة المحددة للصندوق والفجوة التي سيتم تكليفه بسدها. ولأن الجهات الفاعلة المختلفة لديها إجابات مختلفة حول كيفية تصميم الصندوق على أفضل وجه، فإن عملية تحديد التوصيات التي سيتم تبنيها سوف تكون مهمة بقدر أهمية القرارات نفسها. وفي الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ (COP28)، ينبغي للجنة الانتقالية التأكد من اعتماد إجراءات عادلة وشاملة تمكن من التعلم من أفكار ووجهات نظر متنوعة - وخاصة من أولئك الأكثر تأثّرا بالخسائر والأضرار. ويجب أن تكون مثل هذه الأفكار في قلب أي عملية لتصميم الصندوق وتشغيله.

شكر وتقدير

يشكر المؤلفون الأشخاص العشرين المجهولين الذين تمت مقابلتهم و43 مشاركًا في مجموعة التركيز (والمشاركين الإضافيين الذين قدموا مساهمات مكتوبة) على رؤاهم ووجهات نظرهم القيمة؛ المجلس الاستشاري للمشروع وعشرة خبراء مجهولين لتعليقاتهم وملاحظاتهم على الإصدارات السابقة من هذا التقرير؛ وفرق التحرير في SEI و Germanwatch وICCCAD وفريق التصميم الغرافيكي في SEI لمساهماتهم؛ والحكومة الاسكتلندية ومؤسسات المجتمع المفتوح للتمويل الذي جعل هذا العمل ممكنًا. شكر خاص لكارين براندون لمساعدتها في صياغة النتائج والرسائل الرئيسية لهذا العمل.

مراجع

بختاوي، إ.، نوشين، ن.، شاوو، ز.، بينتي ميرزا، أ.، صافي إقبال، س. م.، وحسين، ف. (2023). تفعيل صندوق الخسائر والأضرار: التعلم من المستفيدين المستهدفين. المركز الدولي لتغير المناخ والتنمية. https://www.icccad.net/publications/operationalizing-loss-n-damage-fund

بختاوي، آ.، شاوو، ز.، شيتري، ر. ب.، حق، س.، حسين، م. ف.، إقبال، س. م. س.، ليندساي، س.، مصطفى، س.، نوشين، إن.، شايفر، إل.، شالاتيك، إل.، سيركار، أ.، تحسين، ك. ت.، توماس، أ.، ويلكنسون، إي.(2002). تفعيل التمويل للخسائر والأضرار: من المبادئ إلى الطرائق. https://doi.org/10.51414/sei2022.045

المركز الدولي لتغير المناخ (ICCCAD. 2023) الدعوة إلى فهم قائم على القيم للخسائر والأضرار. المركز الدولي لتغير المناخ والتنمية. https:// www. icccad. net/ blog/ values- based- understanding- loss- and- damage/

ماركانديا، أ، وجونز أليز إيجوينو، م. (2019). التقييم المتكامل لتحديد احتياجات تمويل المناخ في ما يتعلق بالخسائر والأضرار: مراجعة نقدية. في R. Mechler، L. M. Bouwer، T. Schinko، S. Surminski، & J. Linnerooth- Bayer (محررون)، الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ: المفاهيم والأساليب وخيارات السياسات (الصفحات 362-343). سبرينغر الدولية للنشر. https:// doi. org/ 10.1007/978-3-319-72026-5_14

شيفر، ل.، جوركس، ب.، كونزيل، ف.، وسيك، إ. (2021). إمكانية تمويل الخسائر والأضرار في الهيكل المالي الحالي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. جيرمانواتش. https://www.germanwatch.org/en/21066

شولثيس، ل.، شاوو، ز.، بختاوي، إ.، أحمد، ل.، ليندسي، س.، وسيركار، أ. (2023). تفعيل صندوق الخسائر والأضرار: التعلم من فسيفساء التمويل. جيرمانواتش. www. germanwatch. org/ en/ 88557

اللجنة الانتقالية. (2023). مذكرة تصوّر مقدمة من رئيسي اللجنة الانتقالية: الاجتماع الثاني للجنة الانتقالية بشأن تفعيل ترتيبات التمويل الجديدة للاستجابة للخسائر والأضرار والصندوق. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. https:// unfccc. int/ documents/ 628195

تشاكيرت، ب.، بارنيت، ج.، إليس، ن.، لورانس، س.، توانا، ن.، نيو، م.، إلريك بار، س.، باندیت، ر.، وبانيل، د. (2017). تغير المناخ والخسارة، كما لو كان الناس مهمين: القيم والأماكن والخبرات WIREs تغير المناخ، 8 (5). https:// doi. org/ 10.1002/ wcc. 476

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. (2022). الخطة التنفيذية لشرم الشيخ. https:// unfccc. int/ sites/ default/ files/ resource/ cma4_ auv_2_cover_decision. pdf

الملحق: ملخصات قصيرة للتوصيات وقائمة بأفضل الممارسات المستخدمة من قبل الممولين الآخرين

الشكل (1). ملخص التوصيات الخاصة بتفعيل صندوق الخسائر والأضرار: وجهات نظر المموّل

1
مصادر التمويل.
من يساهم في الصندوق وكيفية تأمين التمويل؟

- دمج مصادر تمويل متعددة بعيدًا عن التمويل العام
- تنويـــع قاعدة المانحين لتشمل المنظمات الخيرية، والمؤسسات الخيرية، والقطاع الخاص، ومصادر التمويل البديلة
- السماح بإعادة التمويل المتاح في أي وقت
- التمسك بالمسؤولية التاريخية بدلاً من المسؤولية الصارمة
- تضمين مصادر مبتكرة للتمويل، بما في ذلك الضرائب والرسوم الاختيارية لتأمين الإيرادات
- النظر في إصلاحات إضافية للبنوك الدولية
- النظر في تأجيل الديون

2
الحوكمة.
كيف تُتخذ القرارات وعلى يد من؟

- فرض هياكل قوية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة
- إنشاء أمانة مؤقتة
- ضمان تمثيل ذي مغزى وشامل للمجتمعات والمنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي
- نقل عمليات اتخاذ القرارات وتفويضها
- النظر في نظام حوكمة ذي طبقتين (على سبيل المثال من خلال مجالس صنع القرار الإقليمية والمواضيعية)

3
متطلبات الوصول.
ما هي إجراءات الوصول والمعايير للوصول إلى التمويل التي يجب أن يتضمنها الصندوق؟ تحقيق

- والمنظمات غير الحكومية
- تضمين مشاركة المجتمع في المقترحات كمعيار للوصول
- تضمي تسهيل اعتماد الجهات والوصول
- النظر في عدم الاعتماد، أو تسريـــع الوصول إلى الكيانات المعتمدة الحالية
- تنويـــع متطلبات الدراسات الدقيقة اعتمادًا على حجم التمويل
- النظر في توزيـــع الأموال بناءً على المؤشرات
- النظر في آليات التمويل المباشر المعزز
- تمكين تقديم مقترحات تعاونية بين الجهات الحكومية ن نوافذ وصول متخصصة للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية

4
آليات تمويل صندوق الخسائر والأضرار.
ما هي الأدوات التي يجب استخدامها لتوجيه التمويل إلى المستفيدين؟

- الأولوية لتمويل الهبات
- النظر في القروض التسهيلية لإعادة الإعمار على المدى الطويل
- إدماج نهج برامجي بمرونة
- إقامة برنامج تمويلي قائم على سياسات الخسائر والأضرار

5
هيكل وقنوات الصندوق. ما هي الكيانات التي يجب أن يتألف منها الصندوق وكيف يجب توجيه التمويل إلى المستوى الوطني والمحلي؟

- النظر في إنشاء صناديق تجميع مستندة إلى البلد
- النظر في تعزيز الوصول المباشر المحسن عند الاقتضاء
- الأولوية للتمويل صغير الحجم والمستهدف
- توجيه التمويل من خلال الصناديق الخيرية القائمة والتي تديرها المجتمعات المحلية
- تمويل الجمعيات غير الحكومية المحلية والجهات المعنية
- تعزيز الآليات الوطنية للحماية الاجتماعية لإطلاق التمويل
- إطلاق التمويل في السياقات الهشة

6
المستفيدون. من ينبغي أن يستفيد من التمويل على مستوى إقليمي ووطني ودون وطني؟

- إعطاء الأولوية للدول غير القادرة على الوصول إلى تمويلات أخرى، مثل الدول الصغيرة الهشة ودول ذات الجزر الصغيرة النامية (SIDS)
- تضمين حدود أو سقوف مرنة لكل دولة
- إعطاء الأولوية للمجتمعات المهمشة خاصة على المستوى المحلي
- تمكين المجتمعات من امتلاك التمويل وقيادته لضمان إمكانية الوصول إلى المجتمعات الضعيفة
- استخدام تقييمات الضعف بقيادة محلية
- إعطاء الأولوية للمناطق المعرضة للنزاع والدول ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى تمويلات أخرى

7
متطلبات التقارير والمساءلة. ما هي أحكام المساءلة والإبلاغ والرصد والتقييم والتعلم التي يجب أن يتضمنها الصندوق؟

- تمكين استمرار إعادة ضبط متطلبات التقارير
- السماح بتقديم التعليقات على أدنى المستويات
- تجنب الأعباء غير الضرورية على المستلمين
- دمج دوائر ردود الفعل القوية في هيكل الصندوق

8
فسيفساء الحلول. كيف يجب أن يتعامل الصندوق مع المؤسسات الأخرى ضمن المشهد المالي الأوسع؟

- تضمين دور وسيط للصندوق يُشكّل تتمةً لِلمؤسسات القائمة
- ضمان نهج شامل واستجابات منسقة
- تكملة تدفقات التمويل القائمة ومعالجة النقائص
- النظر في استراتيجيات التمويل المشترك
- تجنب تكرار الوظائف الحالية

ملاحظة: تستند التوصيات إلى مراجعة مكتبية للصناديق الحالية ومؤسسات التمويل، والمقابلات مع ممثلي مؤسسات التمويل وأعضاء اللجنة الانتقالية لصندوق الخسائر والأضرار. مقتبس من: «تشغيل صندوق الخسائر والأضرار: التعلم من فسيفساء التمويل»(شولثيس وآخرون، 2023).

الشكل (2). ملخص التوصيات الخاصة بتفعيل صندوق الخسائر والأضرار: وجهات نظر المستفيدين

1
مصادر التمويل.
من يساهم في الصندوق وكيفية تأمين التمويل؟
- الاستفادة من مصادر القطاع الخاص والتمويل المختلط.
- توسيع قاعدة المانحين لتشمل الدول الملوثة من الدخل المتوسط إلى العالي.
- النظر في مصادر التمويل من التسوية القضائية.

2
الحوكمة.
كيف تُتخذ القرارات وعلى يد من؟
- يجب أن يكون اتخاذ القرار بالمشاركة ويشمل المجتمع المدني وأكثر الجماعات ضعفًا عرضةً للأذى.
- يمكن تفويض قرارات استخدام التمويل إلى المستفيدين المستهدفين.
- يجب أن تكون عمليات اتخاذ القرارات شفافة ومبنية على التعلم.

3
متطلبات الوصول.
ما هي إجراءات الوصول والمعايير للوصول إلى التمويل التي يجب أن يتضمنها الصندوق؟
- إنشاء نوافذ مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الجهات الفاعلة المختلفة، مثل نافذة الوصول المباشر المعدلة للجهات الفاعلة المحلية.
- تمكين إجراءات الوصول المبسطة للجهات الفاعلة الصغيرة والمحلية، بما في ذلك من خلال المنح الصغيرة والتجريبية.
- التخصيص المسبق للتمويل على مستوى الدولة لحالات الطوارئ.

4
آليات تمويل صندوق الخسائر والأضرار.
ما هي الأدوات التي يجب استخدامها لتوجيه التمويل إلى المستفيدين؟
- منح صغيرة ,تحويلات نقدية مباشرة للجهات الفاعلة المحلية
- الهدف إلى تحقيق التوازن بين القروض والمنح، بما في ذلك الاستثمار الأولي للمشاريع التجارية.
- تضمين التمويل القائم على المشاريع والبرامج لتحقيق القدرة على الصمود على المدى الطويل.

5
هيكل وقنوات الصندوق. ما هي الكيانات التي يجب أن يتألف منها الصندوق وكيف يجب توجيه التمويل إلى المستوى الوطني والمحلي؟
- إعطاء الأولوية لهياكل وقنوات التمويل اللامركزية والمفوضة عندما يكون ذلك ممكنًا.
- فتح الصندوق للجهات الفاعلة المحلية (المنظمات غير الحكومية والشبكات والمدن) كمتلقين أساسيين.
- النظر في النهج الإقليمية ونقاط الاتصال الوطنية.
- اهدف إلى الصرف السريع من خلال البناء على الشبكات والهياكل القائمة ومن خلال بروتوكولات الصرف المحددة مسبقًا.

6
المستفيدين من ينبغي أن يستفيد من التمويل على مستوى إقليمي ووطني وتحت الوطني؟
- إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً على المستوى المحلي. ويشمل ذلك النساء والشباب والأسر الفقيرة في المناطق الحضرية والريفية، والمجتمعات النائية والنازحة، والمعاقين، والسكان الأصليين، والمجتمعات الساحلية، ومجتمع الميم-عين، وكبار السن.

7
متطلبات التقارير والمساءلة. ما هي أحكام المساءلة والإبلاغ والرصد والتقييم والتعلم التي يجب أن يتضمنها الصندوق؟
- الاعتماد على الجهات المستقلة
- تمكين الشفافية وسهولة الوصول إلى النتائج.
- توزيع النتائج مرة أخرى على المستفيدين.
- تمكين المساءلة.
- توفير آليات الحماية والتظلم للمستفيدين.

8
فسيفساء الحلول. كيف يجب أن يتعامل الصندوق مع المؤسسات الأخرى ضمن المشهد المالي الأوسع؟
- الحفاظ على نطاق أنشطة الخسائر والأضرار واسعًا لتجنب القيود التي يمكن أن تعيق الاستجابات الشاملة.
- السعي إلى الشراكة والتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في القدرة على الصمود والاستجابات للكوارث.
- تحفيز إصلاح التنمية وتمويل المناخ من أجل توافق أفضل مع مبادئ العدالة المناخية.

ملاحظة: تستند التوصيات إلى المناقشات التي جرت مع مجموعات النقاش الإقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول ذات الجزر الصغيرة النامية. وتضمنت مجموعات النقاش الجهات الفاعلة الحكومية الوطنية، والجهات الفاعلة الحكومية المحلية، والممولين المحليين، والمنظمات غير الحكومية المحلية. مقتبس من: «تفعيل صندوق الخسائر والأضرار: التعلم من المستفيدين المستهدفين»(بختاوي وآخرون، 2023).

المربع 1: أمثلة على أفضل الممارسات ذات الصلة في الصناديق الموجودة

- صندوق المنح الخضراء العالمي – يتم التعامل مع اختيار المستفيدين، وتخصيصهم، وأنشطة التعلم من خلال ٢٤ مجلسًا استشاريًا إقليميًا أو مواضيعيًا يتكون من حوالي ٢٠٠ خبير متطوع (قادة البيئة، والناشطين، والمحامين، ومنظمي المجتمع). ويفوض هذا النظام عملية صنع القرار إلى المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة.
- الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا - يتم توزيع التمويل على المستويات دون الوطنية من خلال آليات التنسيق القطرية، وهي لجان وطنية تضم ممثلين عن جميع القطاعات والمجموعات ذات الصلة (بما في ذلك الحكومة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمعات المتضررة، والقطاع الخاص، والوكالات متعددة الأطراف والثنائية).
- البرنامج التجريبي للقدرة على التكيف مع تغير المناخ – تستخدم الأساليب البرنامجية لتعميم تغير المناخ في الخطط والسياسات الوطنية. وتضم اللجنة الفنية المكلفة بالموافقة على تخصيص التمويل ممثلين عن الدول المانحة والمتلقية، وأعضاء من المجتمع المدني يمثلون الفئات الأكثر ضعفًا.
- صندوق مرونة العدالة المناخية - يتم توفير الحوكمة من قبل مجلس يقوده الممارسون ويضم ممثلين عن النساء والشباب والشعوب الأصلية.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – يتم توفير الأموال المجمعة على المستوى القطري للمواقف طويلة الأجل والدائمة والتي يمكن التنبؤ بها في كل دولة على حدة. يمكن للمانحين اختيار المساهمة في بلدان معينة.
- برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية – يمكن لمنظمات المجتمع المدني المسجلة الحصول على منح للمشاريع المجتمعية.
- مرفق مساعدة الشعوب الأصلية - تضمن مصادر التمويل المخصصة إعطاء الأولوية لحقوق المرأة والشعوب الأصلية والمجموعات المهمشة. ويتم تخصيص الأموال لتمكين هذه المجموعات.
- آلية التنمية النظيفة – تم فرض ضريبة بنسبة ٢ في المئة على تخفيضات الانبعاثات المعتمدة واستخدامها لتجديد موارد صندوق التكيف.

SEI Stockholm Environment Institute

Published by
Stockholm Environment Institute
Linnégatan 87D, Box 24218
104 51 Stockholm, Sweden
Tel: +46 8 30 80 44

DOI:
https://doi.org/10.51414/sei2024.005

Author contact
zoha.shawoo@sei.org

Media contact
karen.brandon@sei.org

Visit us: sei.org
Twitter: @SEIresearch
@SEIclimate

Editor: Karen Brandon
Layout: Richard Clay

Stockholm Environment Institute is an international non-profit research and policy organization that tackles environment and development challenges. We connect science and decision-making to develop solutions for a sustainable future for all.

Our approach is highly collaborative: stakeholder involvement is at the heart of our efforts to build capacity, strengthen institutions, and equip partners for the long term.

Our work spans climate, water, air, and land-use issues, and integrates evidence and perspectives on governance, the economy, gender and human health.

Across our eight centres in Europe, Asia, Africa and the Americas, we engage with policy processes, development action and business practice throughout the world.

GERMANWATCH

ICCCAD
International Centre for Climate Change and Development